تحديات التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية في الجزائر مع الأخذ بالتجربة الماليزية

د. أوبختي نصيرة أ.د. بوشيخي عائشة د. بوشيخي فاطمة

معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المركز الجامعي بمغنية بالجزائر

أولا : تحديات التحول إلى البنوك الإسلامية في الجزائر

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبياً، حيث دخلت عامها العاشر وسجلت عقداً من الزمن مع منتصف عام ٢٠٠١، وبما أن هذه التجربة تُعتبر جزءاً من النظام المصرفي الجزائري الذي يعيش تحولات وإصلاحات تتماشى وظروف العصر ومتغيرات العولمة،و يقدّر رأس مال مصرف (السلام) الذي تمّ افتتاحه في الجزائر بتاريخ: ٢٠ / ١٠ /٢٠٠٨ ب ٧٢ مليار دينار جزائري، أي ما يعادل ١٠٠ مليون دولار[١]، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصّة العاملة بالجزائر. وقد تمكّنت البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمّها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبّق عادة على العمل المصرفي التقليدي، أي عدم مراعاة خصوصيتها، من تحقيق نتائج مرضية تمثّلت في تحقيق بنك البركة لنتائج إيجابية تجلّت بالأساس في تضاعف أرباحه ورفع قيمة رأسماله، كما حقّقت تمويلات عمليات المرابحة والاستثمار طفرة كبيرة تجاوزت ٦٧٦ مليون دولار في نهاية جوان ٢٠٠٨، محقّقة بذلك زيادة بنسبة ٤٨٪ عن النّصف الأوّل من ٢٠٠٧، غير أنها ومع النتائج التي حقّقتها تبقى نسبة تواجد المصارف الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ضعيفة جدّا مقارنة مع الكثير من دول العالم. غير أن تقديرات الخبراء تشير إلى أن مجال الاستثمار في مختلف التوجّهات على غرار القطاع المالي والمصرفي، سوف يدعّم من خلال توسيع وإنشاء العديد من المصارف ومؤسسات التأمين الإسلامية العالمية فروع لها في السوق الجزائرية مستقبلا. بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية شجّعت أيضا الشباب على تجسيد مشاريعهم الخاصّة من خلال خلق مؤسسات صغيرة أو متوسّطة تحتاج عادة إلى تمويل من طرف البنوك بشكل عامّ، ما

[١] http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402

ينعكس إيجابا على نشاط المصارف الإسلامية، يضاف إلى كلّ ذلك رغبة المواطنين الجزائريين المتزايدة في تجنّب فوائد الربا المتعامل بها لدى البنوك الكلاسيكية، لا سيّما بعد الذي أسفرت عنه التعاملات بهذه الطريقة وما انجرّ عن الأزمة المالية العالمية من تداعيات.

تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر[1] :

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر منذ انطلاقتها الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها في الجزائر، ولعلّ من أبرزها محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهّلة للعمل في هذه المؤسسات.

تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاصّ بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطّره ويحميه من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية، خاصّة لغياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري، هذا زيادة على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية، وكغيرها من الدول، تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهّلين لتسيير نشاط المصرفية الإسلامية، حيث تعاني بعض المؤسسات البنكية من نقص في الإطارات والمصرفيين المختصّين في تنفيذ الأدوات المطابقة لمبادئ الإسلام في تمويل الاقتصاد والعقّار، فضلا عن قِصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية. ورغم هذه العقبات استطاعت البنوك الإسلامية في الجزائر أن تحقّق تطوّرا ملحوظا ونجاحات كبيرة وإنجازات رائدة في السوق النقدية والمصرفية الوطنية، لتحتلّ بذلك مكانا لا بأس به في النّظام المصرفي الجزائري، لذلك بات من الضروري إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في نشاطها، مع إلزامية استمرار المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالجزائر في الحوار والاتّصال الهادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، ممّا يسمح لها بالتطوّر والنمو والمنافسة، لتبقى بذلك السوق النقدية والمالية الإسلامية في الجزائر واعدة، وهو ما يحفزّ على المدى المتوسّط توسيعها أو

[1] http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402

تبنّيها لآليات السياسة النقدية الإسلامية في تنظيم وتسيير هذه السوق، فهناك فرصة متاحة للجزائر في أن تصبح نموذجا مميّزا في الصيرفة الإسلامية محلّيا وإقليميا، خاصّة إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهمّ مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثَمّ تمويل احتياجاتها، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية، من بينها الحكومة الماليزية الرائدة في هذا المجال.

ثانيا: تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا وكيفية الاستفادة منها:

التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا[1]:

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة ١٩٨٣ عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة. ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى ما يلي:

- الفترة الأولى (١٩٨٣ إلى ١٩٩٢):

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك BIMB (Islam Malaysia Berhad) سنة ١٩٨٣ بموجب قانون المصارف الإسلامية، هدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

- الفترة الثانية (١٩٩٣ الى ١٩٩٩):

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) ١٩٩٣ عندما قدم Bank Negara Malaysia "مخططه المصرفي بدون فوائد"، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية "في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية،كما ان العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس ١٩٩٣ سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية

[1] لشهب الصادق وبوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد ٢٠١٥/٠١، ص ٩٠

الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام ١٩٩٩ يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

-الفترة الثالثة بعد ٢٠٠٠ :

منذ عام ٢٠٠٠ بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا ١٨٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق ٢٠٪ وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز الخدمات الصرفية الإسلامية العالمية الرائدة.

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامية بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود, إلا أن حصتها في السوق لا تزال منخفضة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواذ الذي يتراوح من حوالي ١٣٪ إلى ١٤٪ فقط من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية.

الشكل رقم (١) : يوضح الحصة السوقية للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصرف التقليدية لسنة ٢٠٠٧

الحصة السوقية للمصارف الإسلامية من حيث الأصول الحصة السوقية م وإ من حيث التمويل الحصة السوقية م. إ من حيث الودائع

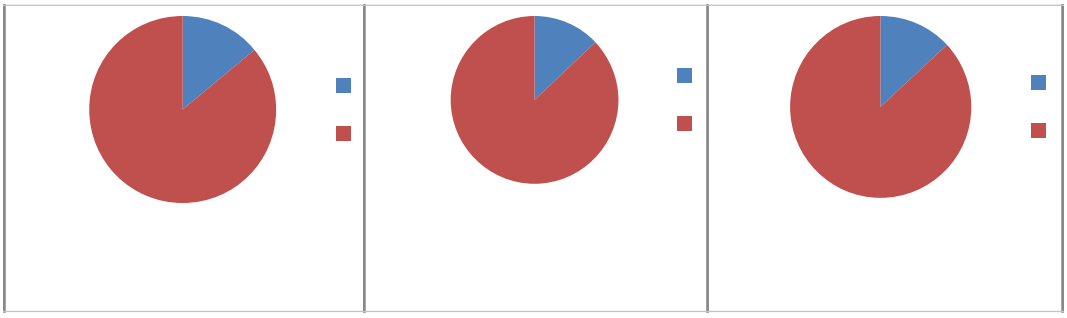

Source: Bank Negara Malaysia 2007 / 1 Bank Islamic ;2=Bank conventional

لا تزال هناك إمكانية كبيرة لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن النظرة الإيجابية السائدة هي جذب العملاء خاصة غير المسلمين نحو الصيرفة الإسلامية, وهو أمر مهم لأن المصارف الإسلامية يمكنها من أن تتنافس بشكل مباشر مع البنوك التقليدية تحت النظام المصرفي المزدوج من أجل الاستحواذ على أكبر حصة في السوق وتطوير قدرتها التنافسية التي تمكنها من تلبية احتياجات عملائها، ولعبت الخدمات المصرفية الإسلامية دورا هاما في الصناعة المالية الشاملة بماليزيا، حيث في عام ٢٠٠٢ أطلقت الحكومة الماليزية أول صكوك إسلامية في العالم والتي استقطبت عديد المستثمرين وحاليا هناك أحد عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية أجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٠١) : يظهر قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا :

الرقم	الاسم	نوع الملكية
١	Affin Islamic Bank Berhad	محلي
٢	Allaince Islamic Bank Berhad	محلي
٣	AmIslamic Bank Berhad	محلي
٤	Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
٥	Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
٦	CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
٧	EONCAP Islamic Bank Berhad	محلي
٨	Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
٩	Maybank Islamic Berhad	محلي
١٠	Public Islamic Bank Berhad	محلي
١١	RHB Islamic Bank Berhad	محلي
١٢	Al Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia) Berhad	أجنبي
١٣	Asian Finance Bank Berhad	أجنبي
١٤	HSBC Amanah Malaysia Berhad	أجنبي
١٥	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	أجنبي
١٦	Standard Chartered Saadiq Berhad	أجنبي
١٧	OCBC Al-Amin Bank Berhad	أجنبي

,Source:Ching Wing Lo and Chee Seng Leow Islamic Banking in Malaysia: A Sustainable Growth of the Consumer Marketp٥٢٧,International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014

تمكنت الخدمات المصرفية الإسلامية اليوم من تحقيق التكامل مع النظام المالي التقليدي في الاقتصاد الماليزي الذي أثبت مرة أخرى للعالم نجاحه ونجاعته في تبني نظام مزدوج.

تكشف التفسيرات أعلاه على أن المنتجات والخدمات المقدمة من قبل النظام المصرفي الإسلامي اجتذبت المودعين والعملاء والمستثمرين وغيرهم، وبالتالي تزايد منتجات جديدة للبنوك يعطي المستخدمين بديلا لاختيار الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية وهذا يمكن ربطه بالسياسة المصرفية التي قامتها حكومة ماليزيا لزيادة مساهمة القطاع المالي الإسلامي.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، واجهت تطوير التمويل الإسلامي عددا من الصعوبات والمخاطر المحددة في مقارنة مع التمويل التقليدي: منها مخاطر السيولة الهيكلية في غياب مقرض الملاذ الأخير،ولكن كانت ماليزيا قادرة على مواجهة هذه التحديات مع الهدف المعلن لتصبح "مركزا "للتمويل الإسلامي العالمي،وتلقى لذلك تفسير الشريعة التي تعتبر أكثر مرونة من تلك السائدة في الشرق الأوسط، حيث القدرة عل إظهار الإبداع أكثر في خلق أدوات مالية ملائمة ومتوافقة من خلال الإطار التنظيمي والتشريعي الذي انتهجته الحكومة الماليزية.

-٢ مكانة التمويل الإسلامي في ماليزيا: واليوم وبعد حوالي ٣٣ سنة منذ انطلاقه يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو فيظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من ٢٢٨ مليار رنغت نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٣٥٥ مليار في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٢): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة: ٢٠٠٨-٢٠١٥

		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الأصول	البنوك الإسلامية	١٨١٣٦٠	٢١٩٨٤٨	٢٥٣٥١٦	٣٢٠٥١٩	٣٦٧٦٨٦	٤٢٦٤٣٠	٤٥٥٤١١	٣٤٧ ٥٢٦
	النوافذ الإسلامية	٦٧٤٠	٨٧٠٢	٨٨٦٧	٨١٣١	٨٢٦٨	٧٠٩٣	٧٠٢٧	٠٢١ ٩
	مجموع الأصول	١٨٨٠٩٩	٢٢٨٥٥٠	٢٦٢٣٨٢	٣٢٨٦٤٩	٣٧٥٩٥٤	٤٣٣٥٢٣	٤٦٢٤٣٨	٣٦٨ ٥٣٥
الودائع	البنوك الإسلامية	٩٣٢ ١٤٩	٨٧٧ ١٨١	٨٣٧ ٢١١	٥٤٢ ٢٦١	٥٣٧ ٣٠١	٨٨٩ ٣٤٥	٠٤١ ٣٩٨	٣٢١ ٣٩٩
	النوافذ الإسلامية	٧٧٠ ٤	٩٦٢ ٦	١١٦ ٥	٨٤٥ ٤	٩١٩ ٤	٠٥٨ ٣	٦٣٩ ٢	٣٤٠ ٣
	مجموع الودائع	٧٠٢ ١٥٤	٨٣٩ ١٨٨	٩٥٣ ٢١٦	٣٨٧ ٢٦٦	٤٥٧ ٣٠٦	٩٤٧ ٣٤٨	٦٨٠ ٤٠٠	٦٦١ ٤٠٢
	البنوك الإسلامية	٨٥٧ ٩٩	٢٠٧ ١٢٨	٠٦٦ ١٥٤	٩٣٨ ١٩٠	٦٥٥ ٢٢٧	٤٩١ ٢٧٧	٦٤٣ ٣٢٩	٤٩٤ ٣٨٣

القروض	النوافذ الإسلامية	٥٧٤	٦٥٩	٥٠٨	٤٤٦	٣٩٧	٤٢٨	٥٣٢	٩٧٤
	مجموع القروض	٤٣٢ ١٠٠	٨٦٦ ١٢٨	٥٧٥ ١٥٤	٣٨٤ ١٩١	٠٥٢ ٢٢٨	٩٢٠ ٢٧٧	١٧٤ ٣٣٠	٤٦٨ ٣٨٤

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015.

٣-عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا[١] :

كما استمر دخل المصارف الإسلامية في ماليزيا بالارتفاع حيث بلغ ٦,٥٠٣٩ مليون رنغت في عام ٢٠١٥ (مقارنة ب ٧,١٨١٠ مليون رنغت عام ٢٠٠٨، إلا أنه شهد انخفاضا طفيفا في ٢٠١١ حيث بلغ ٩,٣٠٢٦ مليون رنغت (مقارنة ب ٨,٣١٨٦ مليون رنغت في ٢٠١٠) وتبعا لذلك انخفض العائد على الموجودات وحقوق المساهمين ب ٠.٣٠ و٢.٣٪ على التوالي كما يوضح الشكل (٢):

الشكل رقم (٢): مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٨-٢٠١٥

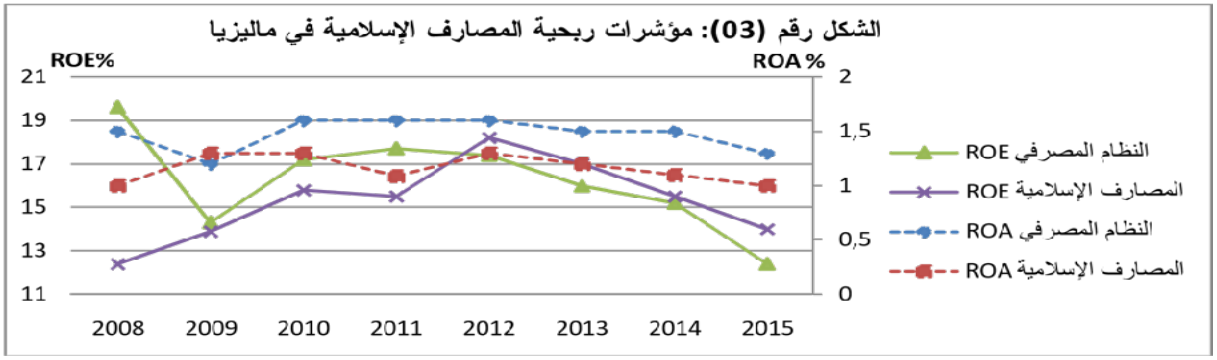

المصدر: من إعداد الباحثين ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا –تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير السنوية للبنك المركزي الماليزي.

فعلى مستوى النظام المصرفي، انخفض كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل كبير سنة ٢٠٠٩ بسبب انخفاض الدخل من الفوائد الذي تأثر بتبعات الأزمة العالمية ٢٠٠٨. في حين عرفت المصارف الإسلامية ارتفاعا ملحوظا في كلا المؤشرين في نفس السنة (ب ٠.٣٠ و١.٠٥٪) على التوالي، ويعود الانخفاض سنة ٢٠١١ إلى انخفاض الدخل مقارنة بالزيادة الكبيرة في الأصول.

[١] ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا –تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٨، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧

كما سجلت نسبة القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية متوسطا قدره ١.٥٪ حيث انخفضت من ٢.٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٠.٩٪ (مقارنة ب ٢.١٪ في النظام المصرفي) في نهاية عام ٢٠١٥ بالموازات مع ذلك سجلت نسبة تغطية خسائر القروض (التمويل) معدلات عالية بلغت أكثر من ١٠٠٪ في المتوسط. ويعكس ذلك الإدارة الفعالة للمخاطر والخاصة بالحفاظ على مستويات مناسبة لتغطية خسائر القروض.

من جانب آخر تمكنت المصارف الإسلامية من إدارة والتحكم في تكاليفها بصورة أفضل من البنوك التقليدية حيث بلغ متوسط نسبة التكلفة إلى إيرادات التمويل ٢٥.٣١٪ فقط مقارنة ب ٤٥.٥٣٪ (نسبة التكلفة إلى إيرادات الفوائد) في البنوك التقليدية وعموما نلاحظ أن هذه النسبة تأخذ تقريبا نفس الاتجاه خلال فترة التحليل ذلك أن تكاليف المصارف الإسلامية تتأثر بالتغيرات في تكاليف الفائدة، فوجود قاعدة كبيرة للعملاء غير المسلمين واستخدام الأدوات المالية التي تحاكي الأدوات التقليدية من قبل المصارف الإسلامية يخلق ارتباطا واسعا بين النظامين، مما يجعل التفضيل بينهما ممكننا تماما وخاصة من قبل العملاء غير مسلمين وهذا يعني أنه عندما تتغير أسعار الفائدة في النظم التقليدية، يجب أن تتغير العوائد على الودائع في النظام المصرفي الإسلامي كذلك.

لأنه في حالة عدم وجود تغييرات مماثلة في العائد على الودائع المصرفية الإسلامية فإن فرصة الترجيح ستكون في صالح النظام التقليدي، وبالتالي فالنتائج المترتبة على تحركات أسعار الفائدة التي تنطبق على البنوك التقليدية، تنطبق على المصارف الإسلامية أيضا، أي عندما تتغير تكلفة الأموال في البنوك التقليدية، فإن تكلفة الأموال للمصارف الإسلامية أيضا يجب أن تتغير.

خاتمة:

ركز هذا البحث على التعرض إلى التحديات التي تعيق تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية في الجزائر مع الأخذ بالتجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تعد إحدى التجارب الرائدة،والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا، إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام ٢٠٢٠، وبين أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعما حكوميا منذ بدايات هذه الانطلاقة ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة ٢٠١٣ بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية. كما بين البحث أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية بدلا من المنافسة بينها مما أدى إلى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية وإتباع

المعايير التقليدية في تسعير المنتج. وهكذا، فإن العائد على الودائع وتكاليف التمويل في البنوك الإسلامية ستكون مماثلة للبنوك التقليدية، ونستخلص مجموعة من التحديات التي تعيق التحول إلى البنوك الإسلامية.

–حداثة التجربة وضعف الخبرة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر، فإذا كان ظهور البنوك الإسلامية يعود إلى الربع الأخير من القرن العشرين فان تجربة البنوك التقليدية تمتد إلى عدة قرون.

– غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري.

– محدودية المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهّلة للعمل في هذه المؤسسات.

–المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من البنوك التقليدية في الجزائر، فهده الأخيرة تقوم بممارسة العمل المصرفي الربوي فضلا عن ممارسة أساليب النظام المصرفي الإسلامي، حيث نتيجة للاستقرار المالي الذي ميز البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أدى بالعديد من البنوك التقليدية ولاسيما العملاقة منها إلى فتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي فيها.

–الأصل في البنوك الإسلامية هو التوجه للعمل في مجال التمويل بالمضاربة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية بدلا من التمويل بنمط المرابحة، باعتبار أن هذا ما يميزها عن البنوك التقليدية، ولكن بالنظر إلى الواقع نجد أن البنوك الإسلامية ونتيجة لتأثرها بالبنوك التقليدية اتجهت إلى تفضيل نمط المرابحة على حساب نمط المضاربة والمشاركة بالرغم أن هذا الأخير أفضل بكثير من وسيلة المرابحة، فهو يستند على مبدأ الملكية والإنتاج في حين أن المرابحة تقتصر على التمويل مقابل عائد وهذا يقترب من نمط التمويل الذي تتبعه البنوك التقليدية.

–وجود جل البنوك الإسلامية ضمن نظام مصرفي ربوي في الجزائر وتحت إشراف بنوك مركزية لا تراعي في تعاملها طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

وفي ما يتعلق بموقف بنك الجزائر بالنسبة للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي وكل الخدمات والمنتجات الإسلامية، فان البنك ومند صدور قانون ٩٠–١٠ لا يمانع من انطلاق مثل هذه الخدمات في الجزائر سواء كانت من الداخل أو من الخارج، مما سمح بدخول بعض الشركات والمؤسسات والمصارف الإسلامية التي تنشط في

الجزائر في الآونة الأخيرة، أي أن التشريع الجزائري يسمح بعمل المصارف الإسلامية على الرغم من عدم وجود قانون خاص ينظم عمل هذه الهيئات المالية[1].

اقتراحات وتوصيات الباحثين:

- على صناعة التمويل الإسلامي جدارة القيام بالموازنة بين عقود المداينات وعقود المشاركات وذلك لتحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين المجتمع المتوازن، وتداول الثروة، والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي.
- تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المالي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والسلوكية التي من شأنها التقليل من إشكالية المخاطر الأخلاقية ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- التأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.
- التأكيد على أهمية صيغ المشاركات في النظام المصرفي وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لقدرتها على تنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية.
- التوسع وزيادة حجم نشاطها البنكي الإسلامي عن طريق مثلا تركيز نشاطها في صيغة التمويل بالمشاركة والمضاربة بدلا من صيغة المرابحة، والعمل على تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار الجديد منها.
- الأخذ بالتجربة الماليزية في تطوير البحث العلمي في مجال التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية فنجد جامعات كثيرة تتنافس على تدريس المصارف الإسلامية كتخصص مستقل ونجد كثير من الطلبة غير المسلمين يدرسون ويبحثون في مجال الصيرفة الإسلامية بل أن البنك المركزي الماليزي قام بإنشاء جامعة خاصة متخصصة فقط بتدريس البنوك الإسلامية وعمل شهادات ومعايير عالمية مثل: (سي سي بي)[2].
- الاستفادة من الحكومة الماليزية الرائدة في مجال البنوك والصكوك الإسلامية والتي استقطبت عديد المستثمرين وحاليا هناك أحد عشر بنك ذات ملكية محلية وستة بنوك ذات ملكية أجنبية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

[1] فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الاسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجلفة،ص ٢٨٤

[2] http://www.newsyemen.net/printn.asp?sub_no=2_2010_03_22_42474